مركز الدراسات الاستراتيجية
CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

استطلاع للرأي

حول
الديموقراطية في الأردن 2002

"النتائج الأولية"

أيلول 2002

مركز الدراسات الاستراتيجية
الجامعة الأردنية

المقدمة

يسر مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية أن يقدم النتائج الرئيسة لاستطلاع الرأي العام حول الديموقراطية في الأردن لعام 2002، وهذا هو المسح التاسع الذي يقوم به المركز حول الديموقراطية، حيث تم إجراء ثمانية مسوح سابقة هي:

أولا: استطلاع الرأي العام حول الديموقراطية في الأردن لعام 1993 على عينة وطنية مكونة من 1197 مستجيبا.

ثانيا: استطلاع الرأي العام حول الديموقراطية في الأردن لعام 1995 على عينة وطنية مكونة من 2000 مستجيب.

ثالثا: استطلاع الرأي العام حول الديموقراطية في الأردن لعام 1996 على عينة وطنية مكونة من 1200 مستجيب.

رابعا: استطلاع الرأي العام حول الديموقراطية في الأردن لعام 1997 على عينة وطنية مكونة من 973 مستجيبا.

خامسا: استطلاع الرأي العام حول الديموقراطية في الأردن لعام 1998 على عينة وطنية مكونة من 1306 مستجيبين.

سادسا: استطلاع الرأي العام حول الديموقراطية في الأردن لعام 1999 على عينة وطنية مكونة من 1169 مستجيبا.

سابعا: استطلاع الرأي العام حول الديموقراطية في الأردن لعام 2000 على عينة وطنية مكونة من 1217 مستجيبا.

ثامنا: استطلاع الرأي العام حول الديموقراطية في الأردن لعام 2001 على عينة وطنية مكونة من 1395 مستجيبا.

تاسعا: استطلاع الرأي العام حول الديموقراطية في الأردن لعام 2002 على عينة وطنية مكونة من 1348 مستجيبا.

وتأتي هذه الدراسة بهدف التعرف على اتجاهات المواطنين نحو العملية الديموقراطية، وتبيان مدى التغير في مواقفهم وآرائهم مقارنة مع ما أظهرته الاستطلاعات السابقة، والتعرف على مدى فعالية مؤسسات المجتمع المدني في تأطير المشاركة السياسية والاجتماعية، تمهيداً للوصول الى مجتمع مدني منسجم البنية والتركيب.

وبإضافة بيانات هذا المسح الى بيانات المسوحات السابقة يتكون بنك للمعلومات يتيح قياس آراء المواطنين حول الممارسة الديموقراطية والقضايا المرتبطة بها، وذلك على فترات زمنية متلاحقة، منذ المسح الأول الذي جرى عام 1993، بهدف رصد التطورات والتغيرات في الرأي العام. وتتيح هذه المعلومات الفرصة للباحثين والمهتمين الاطلاع على التحولات التي طرأت على آراء المواطنين خلال السنوات السبع الماضية تجاه قضايا تفصيلية مرتبطة بالممارسة الديموقراطية، والمشاركة السياسية، والعمل الحزبي، إضافة الى ما تتيحه من إمكانية ربط المعلومات حول اتجاهات المستجيبين نحو كل

قضية تفصيلية مع بعض المتغيرات الديموغرافية والاجتماعية لهم مثل: العمر، والجنس، والعلاقة بقوة العمل، والمستوى التعليمي وغيرها.

ويود المركز أن يشكر جميع المؤسسات التي ساهمت بإنجاح هذه الدراسة، وجميع الأفراد المستجيبين في العينة الذين تم جمع البيانات منهم، إذ كان لتجاوبهم وتعاونهم اكبر الأثر في إنجاح هذه الدراسة، والشكر أيضاً الى جميع الذين ساهموا في إنجاح هذا العمل الكبير من أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعة الأردنية وخارجها. ويأمل المركز أن تفيد المعلومات التي يوفرها هذا الاستطلاع جميع المهتمين بهذه القضايا من مخططين وباحثين على المستويين الرسمي والأكاديمي.

الأهداف

تهدف هذه الدراسة الى تحقيق ما يلي:

- قياس اتجاهات المواطنين نحو العملية الديموقراطية التي بدأت منذ عام 1989، وذلك من خلال التعرف على آرائهم فيما يتعلق بمؤشرات الديموقراطية، وتقييمهم للتغيرات التي طرأت على الحريات العامة مثل: حرية الرأي، والصحافة، والاشتراك في التظاهرات، والاعتصامات، وحرية الانتساب الى الأحزاب السياسية، بالإضافة الى تقييمهم للدرجة التي وصل إليها المجتمع الأردني فيما يخص المساواة والعدل باعتبارهما من المبادئ التي ترتكز عليها العملية الديموقراطية.

- الوقوف على آراء المواطنين واتجاهاتهم نحو الأحزاب، وقياس مدى نجاح التجربة الحزبية في الأردن، وأسباب عدم نجاحها، ومدى معرفتهم بوجود الأحزاب السياسية ومشاركتهم فيها، وأسباب عزوفهم عن الانتساب للأحزاب السياسية.

- قياس آراء المواطنين واتجاهاتهم وتقييمهم لأداء مجلس النواب (1997-2001).

التعرف على آراء المواطنين واتجاهاتهم وتقييمهم لأداء نواب دوائرهم الانتخابية في مجلس النواب (1997-2001). كما تقيس الدراسة آراء المواطنين في تعديل قانون انتخاب مجلس النواب، وقرار الحكومة المتعلق بحل ودمج وتعيين المجالس البلدية.

- التعرف على مستوى مشاركة المواطنين وممارستهم للنشاطات المختلفة داخل مؤسسات المجتمع المدني مثل: النقابات المهنية والعمالية، والجمعيات التطوعية، والاتحادات، وغيرها، بالإضافة الى التعرف على مستوى مشاركتهم في الدواوين أو الروابط العشائرية ومدى مساهمة هذه التنظيمات في تقديم العون والمساعدة لأعضائها.

- التعرف على آراء المواطنين تجاه عمل المرأة ومشاركتها في مختلف المجالات.

- التعرف على أثر وسائل الأعلام المرئية والمسموعة في تشكيل الرأي العام.

- التعرف على مستوى استخدام شبكة المعلومات (الإنترنت).

منهجية الدراسة:

تصميم العينة:

بعد الاطلاع على أهداف الدراسة، وهي توفير نتائج موثوق بها على مستوى المملكة لدراسة الديموقراطية في الأردن لعام 2002، فقد أقترح أسلوب المعاينة العنقودية على مرحلتين: المرحلة الأولى، وتم فيها سحب عينة من العناقيد (البلوكات) على مستوى المملكة. والمرحلة الثانية تم فيها سحب عدد معين من الأسر من كل بلوك جرى اختياره في المرحلة الأولى.

وسحبت عينة بلوكات مكونة من (122) بلوك من الإطار الذي وفره التعداد العام للمساكن والسكان لعام 1994 بأسلوب العينة المتناسبة مع ا لحجم (PPS) والمسحوبة بانتظام، إذ اعتبر عدد الأسر في كل بلوك هو وزن ذلك البلوك. ولضمان انتشار العينة على مختلف المحافظات والحضر والريف، فقد جرى ترتيب البلوكات حسب المحافظة أولا، ثم ترتيب بلوكات كل محافظة حسب الحضر والريف ثم سحبت عينة البلوكات.

وتعتبر نتائج هذه الدراسة، وفقاً لتصميم العينة الذي اتبع، ممثلة على مستوى المملكة وغير ممثلة لمستويات إدارية أقل. ولتوفير بيانات موثوق بها على مستوى المخيمات تم سحب عينة ممثلة مستقلة شملت جميع المخيمات في الأردن.

ثم وبطريقة عشوائية أيضاً اختير فرد واحد يبلغ عمره (18) سنة فأكثر من كل أسرة لتستوفى منه بيانات الاستمارة، وكان نصف عدد الأفراد المستجيبين من الذكور والنصف الآخر من الإناث، وبذلك فقد بلغ حجم العينة (1440) أسرة. وتم إعادة الزيارة للمستجيبين الذين أبدوا رفضهم إجراء المقابلة، بالإضافة إلى الذين كانوا مشغولين أو غير موجودين في المنزل وقت إجراء المقابلة، حيث بلغ عدد الاستمارات المستكملة (1348) استمارة، فيما بلغ عدد حالات الرفض (92) حالة.

المرحلة التحضيرية:

وتعد هذه المرحلة أهم مراحل العمل الإحصائي، لكونها تتضمن مجموعة من العمليات المتشابكة والمتكاملة التي يعتمد عليها، بشكل اساسي، تنفيذ العمليات في المراحل اللاحقة، إذ تشمل هذه المرحلة وضع جميع الخطط اللازمة لتنفيذ الدراسة من بدايتها وحتى نشر نتائجها، وتتضمن هذه المرحلة ما يلي:

تنظيم الجهاز الرئيسي للدراسة:

يتكون هذا الجهاز من إدارة الدراسة ممثلاً بمتابعة من الأستاذ رئيس الجامعة الأردنية، وبإشراف من مدير مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة، بالإضافة الى نخبة من أعضاء هيئة التدريس في الجامعة، ومتخصصين في هذا المجال. ويتكون الجهاز أيضاً من عدد من المشرفين الميدانيين، والمراقبين الميدانيين، ومجموعات العدادين، والتدقيق، والترميز المكتبي، والتجهيز الحاسوبي.

وبدأت العمليات المتعلقة بهذه الدراسة بتشكيل لجنة من المتخصصين، إذ وضعت الجدول الزمني لمراحل الدراسة المختلفة، ومناقشة أسلوب العينة الذي اتبع، وإعداد الاستمارة، وكتيبات التعليمات المتعلقة بها، وتحديد المتطلبات البشرية، بالإضافة إلى خطط العمل الميداني، وجدول المخرجات، وخطة التجهيز الحاسوبي للبيانات، ونشر النتائج.

الوثائق الرئيسة للدراسة، تتضمن هذه الوثائق ما يلي:

استمارة الدراسة: صممت استمارة الدراسة، وذلك تمشياً مع الأهداف المتوخاة، وطبيعة البيانات التي سيتم جمعها. كما اخذ بالاعتبار عند تصميم الاستمارة تسهيل عملية إدخال البيانات على الحاسب الآلي والتجهيز الحاسوبي بشكل كامل.

وتضمنت الاستمارة، بالإضافة إلى البيانات التعريفية، الأقسام التالية:

- جدول اختيار المستجيب.
- بيانات حول الديموقراطية في الأردن.
- بيانات حول مؤشرات الديموقراطية في الأردن.
- بيانات حول الأحزاب السياسية.
- بيانات حول تقييم إنجازات مجلس النواب المنتخب 1997.
- بيانات حول تقييم إنجازات نواب الدائرة الانتخابية.
- بيانات حول قانون الانتخاب الجديد لمجلس النواب الذي صدر عام2001.
- بيانات حول قرار الحكومة بحل ودمج وتعيين المجالس البلدية.
- بيانات حول العمل النقابي والاجتماعي.
- بيانات حول المشاركة في نشاطات العائلة أو العشيرة.
- بيانات حول مشاركة المرأة في الحياة العامة.
- بيانات حول شبكة المعلومات (الانترنت).
- المعلومات الشخصية عن الفرد المستجيب.

واستمراراً في نهج المركز بتطوير أداء جمع البيانات تم إضافة عدد من الاختيارات الى معظم أسئلة الاستبيان وهي: غير معني، ورفض الإجابة.

2. كتيب التعليمات وقواعد التدقيق:

يتضمن هذا الكتيب مجموعة من التعاريف والتعليمات المفصلة والواضحة للعاملين الميدانيين والمكتبيين، كما يشتمل هذا الكتيب على تعاريف وشروح مفصلة لجميع الأسئلة والمفاهيم والتعاريف الواردة في الاستمارة، وكيفية استيفاء البيانات بصورة تكفل الحصول على أعلى درجة ممكنة من صحة البيانات ودقتها، ويشتمل الكتيب أيضاً على قواعد التدقيق الأساسية التي يجب أن يتبعها العاملون بمختلف مستوياتهم أثناء قيامهم بتدقيق الاستمارات، سواء على المستوى الميداني أو المكتبي لتكون

الاستمارة مكتملة وخالية من التناقضات. وتم التركيز على العلاقات المنطقية بين الإجابات (الاتساق الداخلي) وكيفية اكتشاف الأخطاء وتصحيحها، ما أمكن، لضمان منطقية البيانات واتساقها.

3. كتيب الدليل:

روعي في تصميم الاستمارة أن تكون معظم الأسئلة ذات دليل محدد مسبقاً، إذ تضمن الدليل كيفية معالجة البيانات المرمزة مسبقاً، وكيفية ترميز البيانات ذات الإجابات المحددة ووضع رموز لها. كما تضمن تعليمات تتعلق بترميز الأسئلة المفتوحة، فقد اعد هذا الجزء خلال عملية الترميز للاستمارات بشكل مفصل، وأعيد تجميع هذه الإجابات في مجموعات ذات خصائص متشابهة.

4. التعاريف والتصانيف:

4-1 التجمع السكاني: لأغراض هذه الدراسة يعتبر التجمع السكاني، هو المكان الذي يقيم فيه الفرد بشكل معتاد، أي المكان الحالي الذي يقيم فيه أو ينوي الإقامة فيه.

4-2 الأسرة : وهي فرد أو اكثر يشغلون وحدة سكنية مستقلة (أو جزءاً منها) ويساهمون معاً في الإنفاق من دخل رب الأسرة و /أو بعض أفرادها، ومن الشائع وجود صلة قربى تربط معظم أفراد الأسرة الواحدة بعضهم ببعض، ومن الشائع أيضاً أن يشترك أفراد الأسرة في وجبات الطعام أو بعضها.

4-3 الجنس : وهو إما ذكر أو أنثى.

4-4 العمر : وهو الفترة الزمنية المقدرة والمحسوبة بين تاريخ الميلاد وتاريخ المقابلة معبراً عنها بسنوات كاملة، أي بإهمال الشهور والأيام مهما كان عددها.

4-5 المستوى التعليمي : ويقصد به الحالة التي يكون عليها الفرد وقت المقابلة، وربما تكون إحدى الحالات التالية:

أ- قد لا يحمل الفرد مؤهلاً علمياً مثل :

أمي: وهو الشخص الذي لا يستطيع القراءة والكتابة معاً، وبالتالي لا يستطيع كتابة وصف بسيط عن حياته بأية لغة كانت.

ملم : وهو الشخص الذي يستطيع القراءة والكتابة معاً بأية لغة كانت، ولا يحمل مؤهلاً علمياً. وتتضمن هذه الفئة، على سبيل المثال، الأفراد الذين التحقوا بمؤسسات تعليمية، ولم ينهوا المرحلة الابتدائية بنجاح.

ب- أو يحمل هذا الفرد مؤهلاً علمياً، ويقصد به أعلى مرحلة دراسية أتمها الفرد بنجاح حتى يوم المقابلة، وقد يكون واحداً من التصنيفات التالية: ابتدائي، إعدادي، ثانوي، دبلوم متوسط، بكالوريوس، دبلوم عال، ماجستير، دكتوراه.

4-6 الحالة الزواجية: وهي الحالة المدنية الحالية التي يكون عليها الفرد وقت المقابلة، وقد تكون إحدى الحالات التالية:

أعزب: وهو الفرد الذي لم يسبق له أن تزوج زواجاً فعلياً وفقاً للعرف السائد(أي لم يتم الدخول بعد).

متزوج: وهو الفرد المتزوج زواجاً فعلياً وفق العرف السائد سواء كان/ كانت (الزوج أو الزوجة) مقيماً مع الطرف الآخر أم لا وقت المقابلة.

أخرى : وتشمل المطلق، وهو الفرد الذي سبق له الزواج فعلاً وانفصم آخر زواج بالطلاق، ولم يتزوج مرة أخرى. كما اشتمل الأرمل، وهو الفرد الذي سبق له الزواج فعلاً، وانفصم آخر زواج بوفاة الطرف الآخر، ولم يتزوج مرة أخرى.

7-4 العلاقة بقوة العمل: وتعني علاقة الشخص قيد البحث بالنشاط الاقتصادي، وتكون واحدة من التصنيفات التالية:

يعمل: وقصد بذلك المشتغل / المشتغلة، وهو كل شخص يزاول عملاً في القطاع الحكومي أو في قطاع آخر.

لا يعمل: ويقصد بذلك غير ما ذكر في بند يعمل التي تشمل : المتعطل، والطالب، وربة المنزل، والذي له دخل أو إيراد، والعاجز.

8-4 المهنة: وتعني نوع العمل الرئيسي الذي يمارسه الفرد المشتغل مثل: حداد، نجار، معلم، طبيب، أستاذ جامعة.... وغيرها.

9-4 الإقليم: ويشمل

الوسط، ويشمل محافظات عمان، ومادبا، والبلقاء، والزرقاء.

الشمال، ويشمل محافظات اربد، وجرش، وعجلون، والمفرق.

الجنوب، ويشمل محافظات الكرك، والطفيلة، ومعان، والعقبة.

10-4 الديموقراطية: وهو مفهوم يستخدم للدلالة على الحالة التي تكون فيها العلاقة بين المواطن والدولة والمؤسسات، وهي قائمة على أساس الحرية، والحق، والعدل، والمساواة، ويكفل فيها النظام العام الحقوق الدستورية الحقوق الإنسانية للمواطن، ولا يتعدى فيها المواطن على سيادة الدولة وحقوق الآخرين. وهذه الحقوق هي :

الحق في الحياة، الحق في سلامة البدن، الحق في التملك، الحق في التعلم، الحق في العمل، الحق في التعبير.

البرنامج التدريبي: عقد المركز بعد تصميم الاستمارة ووضع التعليمات المتعلقة بالمفاهيم والتصانيف المستخدمة، دورة تدريبية لمدة يوم واحد لتدريب المشرفين والمراقبين والعدادين، وقد اشتمل برنامج التدريب على العديد من الموضوعات بهدف التعرف على أهداف الدراسة، وأسلوب جمع البيانات، وأهمية سرية المعلومات، وكيفية التعامل مع المستجيب، وطرق التغلب على الصعوبات التي يمكن أن تحدث في الميدان. واشتمل التدريب أيضا على شرح مفصل لمدخلات الاستمارة، والمفاهيم المتضمنة فيها، والتعليمات المتعلقة بجمع المعلومات وتدقيقها في الميدان، وكيفية اختيار المستجيب، وتم القيام بتطبيقات عملية على كيفية تعبئة الاستمارة لتفادي أية أخطاء يمكن أن تحدث في الميدان. وكذلك للتعرف على مدى استيعاب وفهم الباحثين لطبيعة أسئلة الاستطلاع، وقد وفر التدريب الفرصة لاختبار أسئلة الاستطلاع أثناء تلقي المستجيبين لها في الميدان ومعالجة جميع الملاحظات التي وردت من الباحثين أثناء تنفيذهم للمقابلات التجريبية، والملاحظات التي أوردها المستجيبون حول بعض أسئلة

الاستطلاع. وبعد ذلك تم تدريب العاملين في عمليات التجهيز المكتبي تدريباً إضافياً على قواعد التدقيق الخاصة بالاستمارة، وكيفية اكتشاف الأخطاء، وتدريب المرمزين على قواعد الترميز وأساليبه.وقام خبير الحاسوب بتدريب مدخلي البيانات على عملية الإدخال، وكيفية تنظيف البيانات من الأخطاء.

مرحلة العمل الميداني:

نفذت هذه الدراسة ميدانياً بأسلوب المقابلة الشخصية للفرد المستجيب الذي ظهر في العينة، وجمعت البيانات منه مباشرة، إذ بدأ العمل الميداني بتاريخ 2002/9/2، وانتهى بتاريخ 2002/9/9، ونفذ العمل وفق الخطة المقررة له، وجرى تحديد مواقع العينة وتوزيعها على (10) مراقبين من ذوي الخبرة في هذا المجال من ناحيتي العمل الميداني ومعرفة المناطق، وذلك للإشراف على (62) باحثاً وباحثة قاموا بجمع البيانات.

وعمل المراقبون على توزيع اسر المستجيبين المختارة في العينة على الباحثين، وتابعوا سير العمل، وقاموا بتدقيق الاستمارات المستكملة في الميدان، وحضور بعض المقابلات، وساعدوا في حل المشكلات التي صادفت بعض الباحثين في الميدان. أما بالنسبة للاستمارات المستكملة، فقد عمل المراقبون على تسليمها للمشرفين في المركز يومياً.

تجهيز البيانات:

التدقيق المكتبي: تولى فريق التجهيز المكتبي مهمة القيام بأعمال تدقيق الاستمارات الواردة من الميدان أولاً بأول، وجرى التركيز على تدقيق اتساق البيانات واكتمالها، وكان التدقيق المكتبي في اليوم التالي لعملية جمع البيانات من الميدان، وعمل في هذه المرحلة (4) مدققين حيث انتهت هذه المرحلة بتاريخ 2002/9/12.

ترميز البيانات:

بدئ بترميز البيانات جنباً الى جنب مع عملية التدقيق المكتبي، وذلك بتخصيص أفضل العناصر من ذوي الخبرة السابقة للقيام بترميز البيانات وفق كتيب الدليل الذي أعد لهذه الغاية، وقد عمل في هذه المرحلة(12) مرمزاً، وانتهت هذه المرحلة بتاريخ 2002/9/12.

التجهيز الحاسوبي:

تتضمن هذه المرحلة مجموعة من الخطوات تمثلت بـ:

أ- تولى محلل النظم المختص مهمة وضع برامج الإدخال، والتدقيق للبيانات، واشرف على تدريب مدخلي البيانات بشكل مباشر.

ب- بدأت عملية إدخال البيانات جنباً الى جنب مع عملية الترميز، وذلك باستخدام (4) أجهزة حاسوب من خلال شاشات خاصة بالاستمارة مع إجراء التدقيق الآلي الفوري للبيانات بوساطة الحاسوب مباشرة، وقد انتهت هذه المرحلة بتاريخ 2002/9/13.

ج- قام محلل النظم بإعداد برامج خاصة لتدقيق اكتمال إدخال البيانات، وفيما إذا كانت القيم المرمزة تقع ضمن المدى الصحيح. كما جرى تطبيق برامج الاتساق للتأكد من أن البيانات متسقة ومنطقية حسب المتغيرات المختلفة، بالاعتماد على قواعد التدقيق التي أعدت لهذا الغرض، إذ تم تطبيق قواعد الاتساق

والمنطق مباشرة أثناء إدخال البيانات للتأكد من أنها متسقة مع بعضها البعض ومنطقية حسب المتغيرات الأخرى.

د- بعد الانتهاء من إعداد ملف البيانات النظيف، صممت جداول تكرارية لجميع المتغيرات، ثم قام المشرفون على الدراسة بدراستها ومراجعتها، وعلى أثر ذلك طبقت بعض قواعد التدقيق على بعض الأسئلة للتأكد من صحة البيانات الواردة فيها، ومراجعتها مع الاستمارات، والتأكد من صحتها إلى أن تم الانتهاء من إعداد ملف البيانات النظيف بشكل نهائي.

استخراج النتائج وإعداد التقرير:

استخدمت بعد الانتهاء من إعداد ملف البيانات النظيف أساليب الإحصاء الوصفي(التكرارات والنسب المئوية) لعرض البيانات من خلال تصميم الجداول المطلوبة وفق خطة التبويبات التي أعدها المشرفون على الدراسة، إذ تمت مراجعتها من حيث الاتساق الداخلي للبيانات في الجدول الواحد، والاتساق الخارجي بين الجداول المختلفة ذات العلاقة، وقد بدئ بإعداد التقرير الأولي لهذه الدراسة من قبل المشرفين عليها لإتاحته لمستخدمي البيانات.

النتائج:

وفيما يلي وصف عام لنتائج استطلاع الرأي حول الديموقراطية في الأردن لعام 2002. ولأغراض المقارنة وتمكين الباحثين والمتخصصين والمهتمين من الاستفادة من نتائج هذا الاستطلاع، ورصد التطورات والتغيرات في آراء المواطنين حول الممارسة الديموقراطية والقضايا المرتبطة بها، فإننا نقوم بنشر النتائج والمقارنة بينها وبين نتائج المسوحات التي أجراها المركز في الأعوام 2001،2000،1999،1998،1997،1996،1995،1993 مع الأخذ بالاعتبار، عند إجراء أي تحليل لها، أهمية استثناء النسب المئوية للاختيارات التالية: لا اعرف، رفض الإجابة، غير مبين، لم اقرر بعد، غير متأكد، غير معني.

أولاً: بيانات عن مستوى ممارسة الحياة الديموقراطية في الأردن:

سئل المستجيب بأن يحدد على مقياس متدرج من 1-10، بحيث يعني الرقم (1) أن الأردن، ما زال في أول الطريق نحو ممارسة الديموقراطية، في حين يعني الرقم (10) أن الأردن اصبح بلداً ديموقراطياً إلى ابعد الحدود، و أجاب (4.8%) بأن الأردن ما زال في أول الطريق نحو ممارسة الديموقراطية و (21.4%) أن الأردن وصل الى منتصف الطريق نحو ممارسة الديموقراطية و (4.2%) أجابوا بأن الأردن بلد ديموقراطي الى ابعد الحدود – الجدول رقم (1)، وسئل هذا السؤال بالأسلوب نفسه فيما يتعلق بعدد من الدول العربية والأجنبية – الجدول رقم (3).

الجدول رقم (1)

التوزيع النسبي لآراء المستجيبين في الدرجة التي وصل إليها الأردن نحو ممارسة الديموقراطية خلال الأعوام 1993،1995،1996،1997،1998،1999،2000،2001،2002.

الدرجة	استطلاع 2002 %	استطلاع 2001 %	استطلاع 2000 %	استطلاع 1999 %	استطلاع 1998 %	استطلاع 1997 %	استطلاع 1996 %	استطلاع 1995 %	استطلاع 1993 %
1	4.8	9.3	10.0	4.6	12.5	13.3	18.3	19.1	15.5
2	4.6	4.7	3.1	3,3	5.7	3.1	4.3	4.1	7.1
3	5.8	6.1	4.5	5.0	7.1	5.8	5.8	4.9	10.4
4	7.2	7.2	4.2	5.9	8.0	5.7	5.9	6.2	6,6
5	21.4	23.7	20.5	21.6	24.7	35.3	35.8	28.2	19.9
6	11.6	8.9	10.4	10.8	8,8	7.6	5.7	7.6	8.3
7	11.2	9.1	12.7	10.1	7.6	4.5	5.9	9.3	8.3
8	7.5	7.8	9.1	8.4	6.8	4.6	3,3	6.7	6.1
9	3.8	2.7	3.9	4.1	2,2	2.0	1.8	2.5	3.8
10	4.2	4.9	10.1	8.1	6,6	6.1	5,5	6.3	3.1
لا توجد ديموقراطية	7.3	6.0	-	4.3	-	-	-	-	-
لا أعرف	7.5	8.4	9,9	12.1	8.9	11.8	7.6	5.1	10.9
غير معني	2.1	0.9	1.2	1.4	0.9	-	-	-	-
رفض الإجابة	1,1	0.3	0.2	0.3	0.1	-		-	-
غير مبين	-	-	-	-	0.1	0.2	-	0.2	0.2
المجموع= 100%	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100

وبلغ المتوسط الحسابي لمستوى الديموقراطية من نتائج هذا الاستطلاع (5.05) درجة من (10) درجات مقابل (4.90) وصلت إليها عام 2001، و (5.75) عام 2000، و (5.54) عام 1999، و (4.91) عام 1998، و (4.88) عام 1997، و (4.55) عام 1996، و (4.83) عام 1995، و (4.58) عام 1993- الجدول رقم (2).

الجدول رقم (2)

المتوسط الحسابي لمستوى الديموقراطية خلال استطلاعات الرأي في الأعوام 2000،2001،2002، 1999، 1998، 1997، 1996، 1995، 1993

المتوسط الحسابي	استطلاع 2002	استطلاع 2001	استطلاع 2000	استطلاع 1999	استطلاع 1998	استطلاع 1997	استطلاع 1996	استطلاع 1995	استطلاع 1993
المتوسط الحسابي لمستوى الديموقراطية في الأردن	5.05	4.90	5.75	5.54	4.91	4.88	4.55	4.83	4.58

مستوى الديموقراطية في عدد من الدول:

أظهرت النتائج أن المتوسط الحسابي لإجابات المستجيبين حول مستوى الديموقراطية في:

الأردن بلغ (5.05) درجة من (10) درجات في استطلاع 2002 مقابل (4.90) في استطلاع عام 2001، و (5.75) في استطلاع عام 2000، و (5.54) درجة في استطلاع 1999.

وفي الولايات المتحدة الأمريكية بلغ (7.77) درجة من (10) درجات في استطلاع 2002، مقابل (8.33) في استطلاع عام 2001، و (8.51) في استطلاع عام 2000، و (8.16) درجة في استطلاع 1999.

وفي مصر بلغ (4.86) درجة من (10) درجات في استطلاع 2002، مقابل (4.49) في استطلاع عام 2001، و (4.89) في استطلاع عام 2000، و (4.34) درجة في استطلاع 1999.

وفي لبنان بلغ (6.28) درجة من (10) درجات في استطلاع 2002، مقابل (6,02) في استطلاع عام 2001، و (6.24) في استطلاع عام 2000، و (6.08) درجة في استطلاع 1999.

وفي فلسطين بلغ (2.95) درجة من (10) درجات في استطلاع 2002، مقابل (3.14) في استطلاع عام 2001، و (3.28) في استطلاع عام 2000، و (2.97) درجة في استطلاع 1999.

وفي سوريا بلغ (3.77) درجة من (10) درجات في استطلاع 2002، مقابل (3.48) في استطلاع عام 2001، و (3.70) في استطلاع عام 2000، و(3.46) درجة في استطلاع 1999.

وفي العراق بلغ (2.91) درجة من (10) درجات في استطلاع 2002، مقابل (2.73) في استطلاع عام 2001، و (2.79) في استطلاع عام 2000، و (2.35) درجة في استطلاع 1999.

وفي السعودية بلغ (3.51) درجة من (10) درجات في استطلاع 2002، مقابل (3.54) في استطلاع عام 2001، و (3.64) في استطلاع عام 2000، و (3.68) درجة في استطلاع 1999.

وفي إسرائيل بلغ (7.22) درجة من (10) درجات في استطلاع 2002، مقابل (7.67) في استطلاع عام 2001، و (7.91) في استطلاع عام 2000، و (7.70) درجة في استطلاع 1999 - جدول رقم (3).

الجدول رقم (3)

مقارنة بين إجابات المستجيبين في استطلاعات 2001،2002، 2000، 1999 حول الدرجة التي وصلت إليها بعض الدول في الممارسة الديموقراطية

الدولـــــــة الدرجة	ســـــنة المقارنة	الأردن	الولايات المتحدة الأمريكية	مصر	لبنان	فلسطين	سوريا	العراق	السعودية	إسرائيل
1	2002	4.8	1.9	3.2	1.8	11.0	7.9	12.5	8.2	3.5
	2001	9.3	1.8	5.6	3.6	14.2	10.8	15.9	11.2	2.8
	2000	10.0	3.8	9,9	7.1	29.7	26.3	35.8	24.9	5.8
	1999	4.6	1,1	3,3	2,2	8.0	7.8	9.3	7.3	1.9
2	2002	4.6	2.7	5.4	3.9	8.4	9,9	11.4	10.6	2.3
	2001	4.7	0.8	5.6	3.0	7.2	9.3	9,9	8.0	0.9
	2000	3.1	0.4	3.4	2.5	6.1	5.4	5.3	6.3	0.5
	1999	3,3	0.8	3,3	2.8	6.1	6.9	5.7	6.2	0.9
3	2002	5.8	1.2	5.2	3.7	6.4	8.7	6.9	8.4	1,2
	2001	6.1	0.5	8.9	4.5	4,4	8.9	6.2	7,7	0.5
	2000	4.5	0.4	5.3	3.9	4.5	4.3	5.4	4,4	0.8
	1999	5.0	0.9	5.6	3.0	6.3	5.2	4.3	4.8	1,1
4	2002	7.2	1,1	8.6	4,4	5.1	6.5	6,6	6.0	1.2
	2001	7.2	0.9	9.8	5.7	5.0	6.7	6.9	6.2	0.7
	2000	4.2	0.5	6.7	3.9	4.9	6.0	5.3	5.8	1,1
	1999	5.9	0.2	8.0	4.8	6.4	5,5	4.3	4.9	1,1
5	2002	21.4	3.0	16.6	9.2	7.5	13.8	8.0	10.2	4.1
	2001	23.7	2.9	15,4	11.6	9.0	11.0	7.0	10.7	3.9
	2000	20,5	2.3	13.8	7.3	9.7	11.0	7.4	10.4	3,3
	1999	21.6	3.0	16.3	9.8	9.3	10.5	8.0	9.8	4.1
6	2002	11.6	3.5	9,9	8.0	5.3	6.9	4.6	5.1	4.3
	2001	8.9	4.1	7.6	8.0	3.6	5.2	3.4	5.2	3,3
	2000	10.4	2.6	8.1	6.4	4.2	3,9	3.7	4.8	3.5
	1999	10.8	2.1	8.2	6,6	4,4	4.5	3.5	5.4	3.8
7	2002	11.2	7.2	7.6	11.3	3.6	5.4	3.2	6.0	6.0
	2001	9.1	5,5	6.9	6.9	4.7	5.0	2.7	4,4	4,4
	2000	12,7	4.8	7.4	8.1	3.0	5.0	2.1	3.9	5.4
	1999	10.1	4.3	6,6	9.5	2.7	5.0	2.1	5.0	6.8
8	2002	7.5	9.7	5.3	11.7	2.4	4,4	2,2	4.1	10.0
	2001	7.8	11.6	4.3	8.7	1.7	3.4	2.1	3.4	11.4
	2000	9.1	7.9	4.6	8.9	1.9	3.7	1.3	3.7	8.9
	1999	8.4	10.3	5.7	8.4	2.5	3.7	2,2	4.1	9.8
9	2002	3.8	15.1	3.6	7.5	1.8	1.8	1.4	2.0	11.5
	2001	2.7	14.7	2,2	8.2	1.5	0.9	1.3	1.8	11.4
	2000	3.9	12.3	1.9	7.0	1.2	2,2	0.7	0.7	9.7
	1999	4.1	16.0	2.7	7.5	1.5	2.9	1.5	2.7	11.2
10	2002	4.2	30.1	1.7	10.5	4.0	1.9	1.6	1.4	26.9
	2001	4.9	35.2	2.1	10.4	3.5	1.9	0.6	2,2	30.4
	2000	10.1	37.6	3.0	10.4	2.9	2.3	1.7	3.0	29.1
	1999	8,1	34.0	3.4	8.6	2.7	2.7	1.0	3.0	28.7
لا يوجـــــــد ديموقراطية	2002	7.3	3.8	5.3	4.1	24.8	11.8	16.9	14.2	6.2
	2001	6.0	2.0	6.3	4.5	24.2	15.5	22.2	15.9	6.3
	2000	-	1.9	6.8	4.9	20.9	18.6	26,5	19.6	4,4
	1999	-	2.7	5.7	4,4	22.9	19.3	29.6	16.5	3.8
لا اعرف	2002	7.5	17.5	24.5	21.2	17.2	18.5	22.1	21.1	19.5
	2001	8.4	18.6	23.8	23.5	19.1	19.9	20.6	22.1	21.9
	2000	9,9	24,9	33.4	31.9	29.7	27.8	29.1	30.2	29.8
	1999	12.1	22.8	28.7	29.9	24.6	23.7	26,0	28.0	24.6
غير معني	2002	2.1	2.3	2.5	2.3	2.1	2.1	2.1	2,2	2,2
	2001	0.9	1,1	1,1	1.0	0.9	0.9	0.8	0.9	1.5
	2000	1.2	2,2	2.3	2.0	2.0	2.0	1.9	2.0	2.0
	1999	1.4	1.7	2.1	2.1	2,2	2.0	2.1	2.1	1.9
رفض الاجابة	2002	1,1	0.9	0.3	0.3	0.4	0.3	0.3	0.3	1.0
	2001	0.3	0.3	0.1	0.1	0.4	0.2	0.1	0.2	0.5
	2000	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2	0.1	0.2
	1999	0.3	0.2	0.2	0.1	0.2	0.1	0.2	0.1	0.3

تابع / الجدول رقم (3)

مقارنة بين إجابات المستجيبين في استطلاعات 2001،2002، 2000، 1999 حول الدرجة التي وصلت إليها بعض الدول في الممارسة الديموقراطية

الدولة / الدرجة	سنة المقارنة	الأردن	الولايات المتحدة الأمريكية	مصر	لبنان	فلسطين	سوريا	العراق	السعودية	إسرائيل
غير مبين	2002	-	-	0.3	0.2	0.1	0.1	0.1	0,0	0.1
	2001	-	0.1	0.4	0.4	0.4	0.3	0.1	0.2	-
	2000	-	-	0.2	0.3	0.1	-	0.1	0.1	-
	1999	0,0	0.4	0.1	0.3	0.1	0.2	0.3	0.2	0,0
المجموع*	2002	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100
	2001	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100
	2000	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100
	1999	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100
المتوسط الحسابي	2002	5.05	7.77	4.86	6.28	2.95	3.77	2.91	3.51	7.22
	2001	4.90	8.33	4.49	6.02	3.14	3.48	2.73	3.54	7.67
	2000	5.75	8.51	4.89	6.24	3.28	3.70	2.79	3.64	7.91
	1999	5.54	8.16	4.34	6.08	2.97	3.46	2.35	3.68	7.70

* الفرق في النسب نتيجة التقريب.

وحول أهم العوامل أو الشروط التي يجب توافرها في أي بلد حتى نقول إن هذا البلد ديموقراطي، أفاد:

(50.96%) أن ضمان الحريات المختلفة من أهم العوامل لأي بلد حتى نقول إن هذا البلد ديموقراطي، و (20.27%) للمساواة والعدل وضمان الحقوق، و (8.72%) للتطور الثقافي والاقتصادي، و (4.15%) للتعديلات الدستورية والقانونية والإجرائية حول آلية الحكم – الجدول رقم (4).

الجدول رقم (4)

التوزيع النسبي لآراء المستجيبين حول أهم العوامل / الشروط التي يجب توافرها في أي بلد حتى نقول أن هذا البلد ديموقراطي

	استطلاع عام 2002			استطلاع عام 2001			استطلاع عام 2000		
أهم العوامل / الشروط *	النسبة	لم يذكر هذا الشرط / العامل	المجموع = 100%	النسبة	لم يذكر هذا الشرط / العامل	المجموع = 100%	النسبة	لم يذكر هذا الشرط / العامل	المجموع = 100%
التطور الثقافي والاقتصادي	8.72	91.28	100%	13.9	86.1	100%	13,2	86,8	100%
المساواة والعدالة وضمان الحقوق	20.27	79.27	100%	24.4	75,6	100%	32.0	68.0	100%
ضمان الحريات المختلفة	50.96	49.04	100%	72.9	27.1	100%	71.1	28.9	100%
تعديلات دستورية وقانونية وإجرائية حول آلية الحكم	4.15	95.85	100%	0.4	99.6	100%	2.4	97.6	100%
توافر الخدمات العامة	2.73	97.27	100%	0.5	99.5	100%	0.9	99,1	100%
وجود الأمن والاستقرار	2.63	97.37	100%	0.3	99.7	100%	4.7	95.3	100%
أخرى	1.06	99,94	100%	3.2	96,8	100%	4.7	95.3	100%

* يتضمن هذا السؤال أكثر من إجابة للمستجيب.

ثانياً: بيانات حول مؤشرات الديموقراطية:

أما فيما يتعلق بآراء المستجيبين حول مؤشرات الديموقراطية، فقد أفاد:

- (10.7%) و (52.4%) أن حرية الرأي مضمونة الى درجة كبيرة ومتوسطة على التوالي مقارنة بـ (8,8%) و (48.7%) في استطلاع عام 2001، و(15.0%) و (54.1%) في استطلاع عام 2000 ، و (15.7%) و (54.7%) في استطلاع 1999، و بـ (14.6%) و (52.6%) في استطلاع 1998، و بـ (16.9%) و (46.2%) في استطلاع 1997، و بـ (17.2%) و (42.6%) في استطلاع 1996، و بـ (16.9%) و (48.0%) في استطلاع 1995.

- (18.8%) و(46.9%) أن حرية الصحافة مضمونة الى درجة كبيرة ومتوسطة على التوالي مقارنة بـ (14.4%) و(42.9%) في استطلاع عام 2001 ، و(21.1%) و (45.5%) في استطلاع عام 2000، و بـ (19.5%) و (49.5%)في استطلاع 1999، و بـ (22.4%) و (48.4%) في استطلاع 1998، و بـ (24.0%) و (37.7%) في استطلاع 1997، و بـ (24.8%) و (40.4%) في استطلاع 1996، و بـ (24.3%) و (46.3%) في استطلاع 1995.

- (32.7%) أن حرية الاشتراك في التظاهرات غير مضمونة مقارنة بـ (41.5%) في استطلاع عام 2001، و (28.2%) في استطلاع عام 2000 و بـ (30.4%) في استطلاع 1999، و بـ (35.7%) في استطلاع 1998، و بـ (30.6%) في استطلاع 1997، و بـ (44.5%) في استطلاع 1996.

- (30.1%) أن حرية الاشتراك في اعتصام غير مضمونة مقارنة بـ (38.8%) في استطلاع عام 2001، و (25.9%) في استطلاع عام 2000، و بـ (25.8%) في استطلاع 1999، و (31.4%) في استطلاع 1998، و بـ (26.4%) في استطلاع 1997، و بـ (39.0%) في استطلاع 1996.

- (8.2%) و(22.9%) أن حرية الانتساب الى الأحزاب مضمونة الى درجة كبيرة ومتوسطة على التوالي، مقارنة بـ (9.6%) و(20.9%) في استطلاع عام 2001، و (12.1%) و (25.7%) في استطلاع 2000، و بـ (12.9%) و (24.5%) في استطلاع 1999، و بـ (15.3%) و (25.4%) في استطلاع 1998، و بـ (14.0%) و (22.6%) في استطلاع 1997، و بـ (13.4%) و (20.6%) في استطلاع 1996، و (17.3%) و (25.4%) في استطلاع 1995.

- (25.1%) أن حرية الانتساب الى الأحزاب غير مضمونة، مقارنة بـ (31.1%) في استطلاع عام 2001، و (19.4%) في استطلاع عام 2000 ، و بـ (19.2%) في استطلاع 1999، و بـ (23.4%) في استطلاع 1998، و بـ (22.6%) في استطلاع 1997، و بـ (32.8%) في استطلاع 1996. كما هو مبين في الجداول (5) و (6) و (7) و (8) و (9) و (10) و (11) و (12).

الجدول رقم (5)

التوزيع النسبي لإجابات المستجيبين حسب آرائهم في درجة ضمان الحريات العامة في الأردن ؟2002؟

البند	مضمونة إلى درجة كبيرة %	مضمونة إلى درجة متوسطة %	مضمونة إلى درجة قليلة %	غير مضمونة %	لا اعرف %	غير معني %	رفض الإجابة %	المجموع % =
حرية الرأي	10.7	52.4	16.9	12.9	6.2	0.9	0.1	%100
حرية الصحافة	18.8	46.9	16.4	8.6	8.3	0.8	0.2	%100
حرية الاشتراك في التظاهرات	3.7	22.9	28.3	32.7	10.6	1.5	0.2	%100
حرية الاشتراك في اعتصام	2.8	23.8	28.2	30.1	13.4	1.5	0.2	%100
حرية الانتساب الى الأحزاب	8.2	22.9	23.9	25.1	17.7	1.7	0.4	%100

*** الفرق في النسب نتيجة التقريب.**

الجدول رقم (6)

التوزيع النسبي لإجابات المستجيبين حسب آرائهم في درجة ضمان الحريات العامة في الأردن ؟2001؟

البند	مضمونة الى درجة كبيرة %	مضمونة الى درجة متوسطة %	مضمونة الى درجة قليلة %	غير مضمونة %	لا اعرف %	غير معني %	رفض الإجابة %	غير مبين %	المجموع % =
حرية الرأي	8,8	48.7	18.0	17.4	5.6	1.2	0.1	0,0	%100
حرية الصحافة	14.4	42.9	17.4	14.5	9.4	1.2	0.1	0,0	%100
حرية الاشتراك في التظاهرات	2.9	17.6	25.5	41.5	10.3	1.9	0.3	0,0	%100
حرية الاشتراك في اعتصام	3.3	18.6	24.4	38.8	12.9	1.9	0.2	0,0	%100
حرية الانتساب الى الأحزاب	9.6	20.9	20.6	31.1	15.4	2.1	0.2	0.1	%100

*** الفرق في النسب نتيجة التقريب.**

الجدول رقم (7)

التوزيع النسبي لإجابات المستجيبين حسب آرائهم في درجة ضمان الحريات العامة في الأردن ؟2000؟

البند	مضمونة الى درجة كبيرة %	مضمونة الى درجة متوسطة %	مضمونة الى درجة قليلة %	غير مضمونة %	لا اعرف %	غير معني %	رفض الإجابة %	غير مبين %	المجموع * %
حرية الرأي	15.0	54.1	11.0	9.8	8.7	1.2	0.1	0.2	%100
حرية الصحافة	21.1	45.5	11.7	9.2	11.0	1.2	0.2	0.2	%100
حرية الاشتراك في التظاهرات	5.4	23.5	21.0	28.2	19,5	1.8	0.3	0.3	%100
حرية الاشتراك في اعتصام	5.8	24.3	20.6	25.9	20.7	2.1	0.3	0.3	%100
حرية الانتساب الى الأحزاب	12.1	25.7	16.8	19.4	22.1	3.0	0.6	0.3	%100

*** الفرق في النسب نتيجة التقريب.**

الجدول رقم (8)

التوزيع النسبي لإجابات المستجيبين حسب آرائهم في درجة ضمان الحريات العامة في الأردن 1999؟

البند	مضمونة الى درجة كبيرة %	مضمونة الى درجة متوسطة %	مضمونة الى درجة قليلة %	غير مضمونة %	لا اعرف %	غير معني %	رفض الإجابة %	غير مبين %	المجموع * %
حرية الرأي	15.7	54.7	11.2	9.8	7.4	1,1	0.2	-	%100
حرية الصحافة	19.5	49.5	10.9	6.2	12.0	1.5	0.2	0.1	%100
حرية الاشتراك في التظاهرات	4.5	20.7	24.1	30.4	16.3	3.2	0.3	0.5	%100
حرية الاشتراك في اعتصام	4.8	23,5	23.1	25.8	18.6	3.5	0.3	0.3	%100
حرية الانتساب الى الأحزاب	12.9	24.5	18.3	19.2	20.5	4.1	0.3	0.3	%100

*** الفرق في النسب نتيجة التقريب.**

الجدول رقم (9)

التوزيع النسبي لإجابات المستجيبين حسب آرائهم في درجة ضمان الحريات العامة في الأردن 1998؟

البند	مضمونة إلى درجة كبيرة %	مضمونة الى درجة متوسطة %	مضمونة الى درجة قليلة %	غير مضمونة %	لا اعرف %	غير معني %	رفض الإجابة %	غير مبين %	المجموع * %
حرية الرأي	14.6	52.6	14.2	12.6	5.2	0.5	0.2	0.1	%100
حرية الصحافة	22,4	48.4	12.0	8.3	7.9	0.7	0.2	0.2	%100
حرية الاشتراك في التظاهرات	3.8	20.5	25.5	35.7	12.2	1.8	0.3	0.3	%100
حرية الاشتراك في اعتصام	5.1	22.0	24.0	31.4	15.0	1.6	0.4	0.3	%100
حرية الانتساب الى الأحزاب	15.3	25.4	15.8	23.4	17.0	2.4	0.4	0.3	%100

*** الفرق في النسب نتيجة التقريب.**

الجدول رقم (10)

التوزيع النسبي لإجابات المستجيبين حسب آرائهم في درجة ضمان الحريات العامة في الأردن 1997؟

البند	مضمونة الى درجة كبيرة %	مضمونة الى درجة متوسطة %	مضمونة الى درجة قليلة %	غير مضمونة %	لا اعرف %	غير مبين %	المجموع * %
حرية الرأي	16.9	46.2	12.0	13.7	11.2	-	%100
حرية الصحافة	24.0	37.7	9.1	12.4	16.6	-	%100
حرية الاشتراك في التظاهرات	7.1	20.9	17.3	30.6	24.0	0.1	%100
حرية الاشتراك في اعتصام	7.1	22.5	17.8	26.4	26.1	0.1	%100
حرية الانتساب الى الأحزاب	14.0	22.6	12.4	22.6	28.2	0.2	%100

*** الفرق في النسب نتيجة التقريب.**

الجدول رقم (11)

التوزيع النسبي لإجابات المستجيبين حسب آرائهم في درجة ضمان الحريات العامة في الأردن 1996؟

البند	مضمونة الى درجة كبيرة %	مضمونة الى درجة متوسطة %	مضمونة الى درجة قليلة %	غير مضمونة %	لا اعرف %	المجموع * %
حرية الرأي	17.2	42.6	12.5	20.5	7.3	%100
حرية الصحافة	24.8	40.4	11.4	13.3	10.1	%100
حرية الاشتراك في التظاهرات	4.2	14.8	17.6	44.5	18.9	%100
حرية الاشتراك في اعتصام	6.1	16.3	18.2	39.0	20.4	%100
حرية الانتساب الى الأحزاب	13.4	20.6	10.7	32.8	22.5	%100

الفرق في النسب نتيجة التقريب

الجدول رقم (12)

التوزيع النسبي لإجابات المستجيبين حسب آرائهم في درجة ضمان الحريات العامة في الأردن 1995؟

البند	مضمونة إلى درجة كبيرة %	مضمونة الى درجة متوسطة %	مضمونة الى درجة قليلة %	غير مضمونة %	لا أعرف %	المجموع * %
حرية الرأي	16.9	48.0	30.4	-	4.7	%100
حرية الصحافة	24.3	46.3	21.2	-	8.2	%100
حرية الاشتراك في التظاهرات	4.8	17.7	61.2	-	16.3	%100
حرية الاشتراك في اعتصام	4.3	18.5	56.9	-	20.3	%100
حرية الانتساب الى الأحزاب	17,3	25.4	35.7	-	21.6	%100

*** الفرق في النسب نتيجة التقريب.**

أما فيما يتعلق بدرجة المساواة والعدل التي وصل إليها الأردن، فقد أفاد:

- (15.7%) و (44.9%) بأن المساواة في الأردن وصلت الى درجة كبيرة ومتوسطة على التوالي، مقارنة بـ (12.3%) و (44.0%) في استطلاع عام 2001، و (20.4%) و (46.6%) في استطلاع عام 2000، و بـ (19.9%) و (48.5%) في استطلاع 1999، و بـ (19.3%) و (45.6%) في استطلاع 1998، و بـ (21.2%) و (41.3%) في استطلاع 1997، فيما أفاد (16.1%) بأنه لا توجد مساواة مقارنة بـ (18.3%) في استطلاع 2001، و (13.4%) في استطلاع 2000، و (12.7%) في استطلاع 1999، و بـ (14.8%) في استطلاع 1998.

- (19.9%) و(46.5%) بأن العدل في الأردن وصل الى درجة كبيرة ومتوسطة على التوالي، مقارنة بـ (14.8%) و(46.4%) في استطلاع عام 2001، و (27.3%) و (44.5%) في استطلاع عام 2000 ، و بـ (30.3%) و (43.1%) في استطلاع 1999، و بـ (29.5%) و (42.6%) في استطلاع 1998، و بـ (29,2%) و (39.1%) في استطلاع 1997، فيما أفاد (15.2%) بأنه لا يوجد عدل مقارنة بـ (9.7%) في استطلاع 2000، وبـ (8.1%) في استطلاع 1999، و بـ (11.3%) في استطلاع 1998، كما في الجدول رقم (13).

الجدول رقم (13)

التوزيع النسبي لإجابات المستجيبين حسب درجة اعتقادهم بالمساواة والعدل التي وصل إليها المجتمع الأردني.

البند		الى درجة كبيرة	الى درجة متوسطة	الى درجة قليلة	لا يوجد	لا اعرف	غير معني	رفض الإجابة	غير مبين	المجموع % *
	استطلاع 2002	15.7	44.9	17.9	16.1	4.5	0.3	0.4	0.1	%100
المساواة	استطلاع 2001	12.3	44.0	19.9	18.3	4.1	0.7	-	0.6	%100
	استطلاع 2000	20.4	46.6	13.2	13.4	5.3	0.7	0.1	0.4	%100
	استطلاع 1999	19.9	48.5	13.6	12.7	4.8	0.2	0.1	0.2	%100
	استطلاع 1998	19.3	45.6	17.0	14.8	2.8	0.3	0.1	0.2	%100
	استطلاع 2002	19.9	46.5	16.6	11.6	4.7	0.3	0.4	0.1	%100
العدل	استطلاع 2001	14.8	46.4	17.4	15.2	4.7	0.8	-	0.7	%100
	استطلاع 2000	27.3	44.5	12.0	9.7	5.3	0.7	0.1	0.5	%100
	استطلاع 1999	30.3	43.1	13.2	8.1	5.0	0.1	0.1	0.2	%100
	استطلاع 1998	29.5	42.6	13.2	11.3	2.7	0.5	0.1	0.2	%100

*** الفرق في النسب نتيجة التقريب.**

القدرة على انتقاد الحكومة

أفاد:

(78.9%) من مجموع المستجيبين أنهم لا يستطيعون علناً انتقاد الحكومة والاختلاف معها دون التعرض وأفراد أسرهم لأية عواقب أمنية أو معيشية، مقابل (9.4%) أنهم يستطيعون انتقاد الحكومة، مقارنة بـ (78.8%) و (9.8%) في استطلاع عام 2001، و (72.6%)، و (13.0%) في استطلاع عام 2000، و بـ (69.9%) و (16.0%) بالترتيب وعلى التوالي، في استطلاع 1999، الجدول رقم (14).

الجدول رقم (14)

التوزيع النسبي لإجابات المستجيبين حول القدرة على انتقاد الحكومة علناً والاختلاف معها دون التعرض وأفراد أسرهم لأية عواقب أمنية أو معيشية

المشاركة في النشاطات السياسية السلمية المعارضة

أفاد:

(13.6%) من مجموع المستجيبين بأنهم يستطيعون المشاركة في النشاطات السياسية السلمية المعارضة دون التعرض وأفراد أسرهم لأية عواقب أمنية أو معيشية، مقابل (74.3%) أنهم لا يستطيعون ذلك، مقارنة بـ (10.4%) و (77.4%) في استطلاع عام 2001، و (11.8%) و (73.5%) في استطلاع عام 2000 ، و بـ (14.0%) و (70.9%) بالترتيب وعلى التوالي في استطلاع 1999، جدول رقم (15).

الجدول رقم (15)

السؤال: هل تستطيع المشاركة في النشاطات السياسية السلمية المعارضة دون عواقب لأمنك ورزقك، ولأمن ورزق أفراد عائلتك؟.

عند احتساب المتوسط الحسابي للديموقراطية تم إضافة الذين أجابوا بـ (لا توجد ديموقراطية) في استطلاع 2000 الى الذين أجابوا بأن الأردن ما يزال في بداية الطريق نحو ممارسة الديموقراطية. وكانت عبارة لا توجد ديمقراطية قد وردت في شكل ملاحظات على الاستمارات المستوفاة من المستجيبين في استطلاعات 1995 ، 1996، 1997، و 1998 ، لذا ارتأى القائمون على الدراسة إضافتها الى سؤال مقياس الديموقراطية كإجابة مستقلة ومنفصلة عن مقياس الديموقراطية. ولان الإجابات الواردة على عبارة لا توجد ديموقراطية تساوت الى حد كبير مع النسب التي انخفضت من الإجابات الواردة على (1) التي تعني أن الأردن ما زال في بداية الطريق نحو ممارسة الديمقراطية في مقياس الديمقراطية، فقد ارتأى فريق الدراسة إضافة نسب لا توجد ديموقراطية إلى نسب (1) وبذلك أدخلت النسب المضافة في حساب المتوسط الحسابي لاستطلاع 2000 بينما لم تتم إعادة تحديد المتوسط المتوسط الحسابي لعام 1999